

## طلقة طائفة



نبيل حيدر

## أغلقوه

■ أكبر خطأ في قانون المعلومات الذي لم يسر مفعوله حتى الآن أنه احتفظ بالمركز الوطني للمعلومات، في حين أن القانون يوجب وجود مركز معلومات في كل جهة رسمية، فالواضح أن المركز الوطني للمعلومات ظل لسنوات يمشي بجانب الجدار، ومن أسباب حالته تلك عدم وجود قاعدة بيانات حقيقية وواسعة تضم كل معلومة صغيرة وكبيرة. وهو أمر طبيعي لأننا في الأصل لا نؤمن بأهمية المعلومة وضرورتها إلا عندما يطلبها مانح خارجي فنواجهه بحالة استغراب وغلالات شحيحة لحبات عرق تنطلق حثلاً.. إذا انطلقت.

■ مركز معلومات مركزي وشامل يحتاج وجوده إلى سنوات تراكمية من المعلومات والتوثيق والتحديث في الجهات كلها، ولأن ذلك صعب جدا بل شبه مستحيل حالياً ولأننا على طريق اللامركزية فبقاء المركز الحالي كمؤسسة غير ذي جدوى إلا إذا أعطي مهاماً محددة غير شاملة، وحتى هذه قد يصعب تأطيرها.

■ الصحيح هو الخروج من حالة وضع كل البيض في سلة واحدة وأن يكون لكل جهة مركزها المعلوماتي الخاص بها والمواكب لما يستجد من تحديث معلوماتي وبياني. وفي هذا فوائد متعددة كالسفر أبرزها تسهيل الحصول على المعلومة أمام الباحث عنها وعدم تكديس اتجاه البحث في مكان واحد ينتج عنه ازدحام ونظام شبائيك.. وهو مظهر نحتاج للخلاص منه كما يتطلب كادراً وظيفياً كثيفاً، وبعده فروع و... والنتيجة تضخم وأعباء جديدة بديلها متوفر وبدون كلفة عالية في كل جهة مع إعادة تحديث وتدريب لموظفين من نفس الجهة وما أكثر الموظفين من فئة البطالة المقتعة في كل مرفق رسمي.

■ قانون المعلومات يحتاج لمراجعة من هذا الباب لأنه باب كلفته عالية وجدواه قشرية وبالنسبة لكادر المركز الحاليين فيمكن ضمهم على المركز الوطني للوثائق وكفى الله المؤمنين بعثرة مال الدولة.



فانز سالم بن عمرو

نازعناه في أمور الدين. نشهد هذه الأيام إفراطاً غير مفهوم في ظاهرة المجالس والهيئات السياسية والحزبية والاجتماعية، والغريب في هذا المشهد المريب باننا نجد ظاهرة الشيخ المناضل تتكرر في هذه المجالس، فستجد الشيخ مشاركاً في عدة مجالس سياسية وشرعية واجتماعية متناقضة في فكرها وطرحها، ونجد الشيخ تارة يخرج بياناً بصفته عضواً في هذه المجالس، وتارة يصدر فتوى في إطاره الجمعية الدينية، وتارة أخرى يصدر رأياً في إطار حزبه السياسي، فكيف تتوافق هذه الآراء من شخص واحد في مواقف مختلفة ومتناقضة، وفي هذه الآراء والبيانات تجد مرجعيتها أحياناً مرجعية حزبية، وأحياناً مرجعية سياسية، وأحياناً مرجعية الدولة. وكثيراً ما تجد خروج وعدم اعتراف بالدولة ومرجعيتها مثل الدعوة للجهاد في سوريا أو في صعدة أو نحو ذلك.

# إعلامي وباحث  
faizbinamar12@gmail.com



هاشم عبدالله الحاج

من تنظيم القاعدة وغيرهم فإن الواجب علينا ان نستشعر المسؤولية نحو محاربة هذه الظاهرة على أن تكون البداية من منازلنا ومراقبة سير حياة أبنائنا ولا يمكن أن يقتصر هذا الدور علينا ولكن الدولة من خلال المؤسسات التعليمية والدينية في نشر الثقافة الإسلامية التي تظهر حقيقة الدين الذي يدعو إلى نبذ العنف وإلى التسامح والتعايش مع الآخر وكذلك الأمن والدفاع في توفير الحماية اللازمة والحفاظ على حياة المواطنين وكذلك على الحكومة محاوره من تقدر على محاورتهم ومحاربة من يشكلون خطراً على البلاد والعباد اذا كان الحوار قد استقصى عليهم.

ومن هنا وباختصار شديد وخالصة للموضوع يجب ان نعلم ان المسؤولية مشتركة بيننا وبين الحكومة في مكافحة الإرهاب والتصدي لجميع الأعمال الارهابية والتخريبية وكلنا محاسبون امام الله عن التصدير الحاصل تجاه القضاء على هذه الآفة الخطيرة التي تحصد ارواح البشر دون رحمة وتشوه مبادئ الدين الاسلامي الحنيف.

كتاف « الصعبة والشاقة ». أساس المشكلة في ظاهرة الشيخ المناضل بانك إذا أردت انتقاد الشيخ المناضل على آرائه السياسية ومواقفه الحزبية تواجهه باتهام بانك تتعرض للعلماء؛ ولحوم العلماء مسمومة، ومن يتقدمهم أو يناقشهم يجاهر بمعاداة الإسلام وهدم أركانه. الإجابة عن هذه الإشكالية من يناقش قضايا سياسية وحزبية واجتماعية لا يستحق الوصم بالكفر؛ لأنها قضايا يختلف ويتفق فيها الناس وتتعدد الآراء والأقوال. لا يجوز توظيف المساجد وتسخير المناابر المناصرة رأي سياسي أو حزبي وتأويل النصوص لخدمة جماعة أو مذهب أو رأي، وثانياً فنحن نناقش سياسيين ورؤساء أحزاب سياسية معلنة يحق لنا الاختلاف والتباين معهم، فلا يجوز إقحام الدين ونصوصه الشرعية في هذا الخلاف الحزبي السياسي؛ لأننا كلنا مسلمون ونحن لا نختلف مع هذا الشيخ إلا في انه جيز المسجد والمنبر لقضايا سياسية يختلف فيها الناس، ولو التزام المنبر والمسجد برسالة الإسلام السحما، لما اختلفنا ولما ردينا وناقشنا الشيخ، ولا

جاهلية تعيد الماضي الأليم في تاريخنا الإسلامي باسم هذه الجماعات السلفية. ظاهرة الشيخ المناضل خلطت بين السياسة والتدين، بين المناابر والمساجد، بين الساحات والميادين، وبين الخطاب الثوري والفتوى الشرعية، فتجد العالم الذي رفض فتوى هيئة كبار علماء السعودية بالاستعانة بالأجنبي لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي هاهو يفتي بالاستعانة بالناظر لقتل الشعب الليبي واحتلاله ونهب ثرواته، وتصيبك الرهبة حين تجد المجاهد الذي تم جلبه بطائرة أمريكية من معتقل جويتنامو يطلق التكبيرات بالجهاد تحت راية الناظر في ليبيا، وتجد السلفي الذي يرفض الخروج على الحاكم أو حتى نقده ونصيحته جهراً يكفر الحاكم ويأمر بالخروج عليه وعزله تحت راية الثورة، وأئمة الدعوة السلفية التعليمية يرفضون التحزب والانجرار إلى الفتنة وقتل المسلمين تحت راية الجهاد غير المستوفي للشروط الشرعية يعلنون الجهاد في صعدة ويقاثلون في منطقة كتاف ويرسلون شباباً صغاراً ولا يملكون الخبرة والمهارة للقتال في جبال منطقة

\* .. تعيش أمتنا من المتناقضات والمتغيرات الصاروخية ما لم تستطع العقول والأفهام استيعابه، فتورة المتناقضات ترينا الشيخ السلفي الأصولي التقليدي ينحي عمامته جانبا، ويرتدي قبعة الكوبواي، ويتأبط برطة جيفارا، ويدخن سيجارة كاسترو، ويتلمذ على فلسفة ميكافيلي. ما يحدث ليس تجديداً أو تطويراً للفقهاء المعطيات الواقع فيما يسمى «فقهاء الواقع»، أو الاستجابة لمعطيات العصر ومتغيرات الحياة، فالتجديد والتحديث لا ينطلق من الجهول ولا يسوده الغموض، وتكون له أسس قوية ينطلق المجددون إلى الحدائق ومواقب العصر بنظرة واقعية تستند إلى مرجعية قوية تستوعب الحاضر وتواكب المستقبل، فما يحصل انسلاخ عن مناهج كان ينادي بها، فالفكر السلفي الذي لا يجيز العنف، ويقوم على التربية والتصفية لتغير المجتمع وتهذيبه ويتبنى عقيدة «الولاء والبراء»، ويرفض فكر العنف والثورات والفوضى التي تدفع بالمسلمين إلى التناحر والصراع على السلطة تحت مسميات إسلامية ورايات سياسية

## الإرهاب

## مسؤولية من؟؟

● يعد الإرهاب ظاهرة خطيرة من الظواهر التي لا يقرها دين ولا شرع وكثير ما نتحدث عن هذه الظاهرة وكأننا فلاسفة وعلماء وناخذ الرد ونلقي اللوم على غيرنا ونبرئ أنفسنا وكأن المسؤولية في أمور الأحداث الإجرامية أين كانت لا تقع إلا على الدولة ممثلة ببعض الجهات المعنية بهذا الأمر وأنا لا أنكر هذا الأمر أن الدولة تتحمل المسؤولية الأكبر في هذا الشأن فهي صاحبة السلطة والسيادة ويدها الوسائل الممكنة لدفع الضرر قبل وقوعه ولكن المسؤولية من الأمور العظيمة التي يجب أن يستشعرها كل شخص كبير أو صغير مواطن أو مسئول هذه المسؤولية تتمثل في قول المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» وهذه هي الحقيقة التي يجب أن نشعر بها من خلال العمل الجاد على دفع الضرر على المسلمين حيث وأن يأيدنا الكثير والكثير من الحلول الممكنة التي ستجعل منا نحن المسلمين قدوة للآخرين وستغير من التشوه الذي زرعه المدسوسون على الدين بغرض تحويل النظرة الحقيقية للإسلام من دين الرحمة والتسامح دين التعايش مع الآخرين

بالمودة والإحسان الدين الذي كفل الحقوق والحريات للمسلمين وغير المسلمين المسالمين من قبل ألف وأربعمائة سنة وحرمة قتل المسلم إلا بالحق ففي الحديث الصحيح عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال «من قتل ذمياً أو معاهداً لم يرح رحمة الجنة» هذا الذمي والمعاهد فكيف بمن يقتل المسلمين وابنائهم.

نعم لقد دخلوا على المسلمين وشوهوا مبادئ وأخلاقيات الدين الإسلامي والمسلمين هم من يقومون بهذه الأعمال وهنا يجب أن نحدد المسؤولية حول هذه الأعمال وكيف تصير، والسؤال هنا كيف ينظم ابناؤها ضمن التنظيمات التي تسيء إلى الدين الإسلامي؟ وكيف يخرج أبناؤها ويصبحون مشردين في الشوارع؟ وعند حدوث خلل أخلاقي سريعاً ما نبني وننسب التهم لغيرنا.

إن ابناؤنا مسئوليتنا وسنحاسب عليهم كونهم أمانة في أعناقنا وضياعهم نحن السبب في ذلك لأننا يجب أن نعرف كيف نتعامل معهم فالكثير يضغط أكثر مما يمكن

وكما قيل أن كثر الضغط يولد الانفجار وبمجرد أن يرى مخرجاً من الضغط الذي عاشه يتجه نحو الانفجار والضياع ويستطيع الآخرون الضحك واللعب على عقولهم وهو ما هو حاصل وإلا كيف يمكن أن تقنع شخصاً بتفجير نفسه وقتل غيره بعبوة ناسفة دون رحمة ولا شفقة. والكثير تجده يترك الحبل على الغارب ولا يشعر إلا وقد أصبح ابنه مشرداً في الشوارع تتخطفه أيادي السوء إما من هذا الجانب أو ذاك فالحقيقة التي يجب ان نعيها جميعاً أن علينا ان نكون في موضع الوسط في تربية الأبناء التربية الصحيحة بحيث تعطى الثقة بنفسه مع مراقبة أعماله وفي نفس الوقت معرفة من يصاحب ومع من يمشي وكيفية هذه الصحبة لأن القرين يؤثر أكثر في ثقافتهم ويكتسبون منهم سلوكيات قد لا تخطر على بالك ولم تكن في الحساب وقد قال الشاعر:

اختر قرينك واصطفه تفاخراً  
إن القرين إلى المقارن ينسب  
فقرين السوء تنسب إليه والقرين الصالح  
تنسب إليه وللخروج من المشكلة التي نعانيها